



(٣٤٧) - (٣٧١)

العدد الثاني  
والأربعون

هجرة قبائل شمر وأثرها في العلاقات العراقية النجدية (١٩٢١-١٩٣٠)

م.م. كرار حيدر حمزه

مركز دراسات البصرة والخليج العربي - جامعة البصرة

[karar.H.hamza@uobasrah.edu.iq](mailto:karar.H.hamza@uobasrah.edu.iq)

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة هجرة قبائل شمر من نجد إلى العراق عقب سقوط إمارة آل رشيد عام ١٩٢١، وما رافقها من تطورات سياسية وأمنية أثرت على العلاقة بين العراق وسلطنة نجد والحجاز حتى عام ١٩٣٠. بينت الدراسة أن هذه الهجرة لم تكن مجرد حركة سكانية بل حدثت في سياق انهيار كيان سياسي تقليدي مثلته إمارة حائل. وقد أدى هذا الانهيار إلى تفكك بنية القبلية بالتزامن مع صعود قوة عبد العزيز آل سعود في شبه الجزيرة العربية. تكتشف الدراسة أن فقدان الحماية السياسية التي كانت توفرها إمارة آل رشيد لقبائل شمر دفعها إلى الهجرة شمالاً بحثاً عن الأمان والاستقرار. وقد فرضت هذه الهجرة واقعاً جديداً على الدولة العراقية الوليدة، ما أجبرها وهي تحت الهيمنة البريطانية إلى التعامل بحذر ومحاولة استغلال وجودهم، فتبنت سياسة استيعاب لشمر واستثمار وجودها لمواجهة غارات قوات الإخوان بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٧، والتي استهدفت مضارب شمر داخل الأراضي العراقية، بالإضافة إلى مناطق رعي القبائل العراقية التي قدمت لهم الدعم. وخلصت الدراسة أيضاً إلى أن هجرة شمر وما تلاها من غارات وأعمال انتقامية لم تكن أحداثاً معزولة، بل شكلت عاملاً هاماً ساهم في تعقيد العلاقات العراقية النجدية، وساعد بشكل غير مباشر في تسريع ترسيم الحدود السياسية بين العراق والدولة السعودية. وكشفت هذه التطورات عن هشاشة الكيانات السياسية العربية الناشئة في القرن الماضي، والدور المحوري الذي لعبته بريطانيا في إدارة التوازن بين المشروع الهاشمي في العراق والسعودي في شبه الجزيرة العربية.

الكلمات المفتاحية: قبائل شمر، العلاقات العراقية - النجدية، آل رشيد، الانتداب البريطاني.



## The Migration of the Shammar Tribes and Its Impact on Iraqi-Najdi (Relations (1921-1930

Assistant lecturer. Karar Haider

Basra and Arabian Gulf Studies Center – University of Basra

[karar.H.hamza@uobasrah.edu.iq](mailto:karar.H.hamza@uobasrah.edu.iq)

### Abstract:

This study examines the migration of the Shammar tribes from Najd to Iraq following the fall of the Al Rashid Emirate in 1921, and the accompanying political and security developments that impacted relations between Iraq and the Sultanate of Najd and Hejaz until 1930. The study demonstrates that this migration was not merely a population movement, but rather occurred within the context of the collapse of a traditional political entity represented by the Emirate of Hail. This collapse led to the disintegration of the tribal structure, coinciding with the rise of Abdulaziz Al Saud's power in the Arabian Peninsula. The study reveals that the loss of the political protection previously afforded to the Shammar tribes by the Al Rashid Emirate prompted them to migrate north in search of safety and stability. This migration imposed a new reality on the nascent Iraqi state, forcing it, under British influence, to deal cautiously with the situation and attempt to exploit their presence. Iraq adopted a policy of integrating the Shammar and utilizing their presence to counter the raids of the Ikhwan forces between 1922 and 1927, which targeted Shammar encampments within Iraqi territory, as well as the grazing lands of Iraqi tribes that had supported them. The study also concluded that the migration of the Shammar tribe and the subsequent raids and reprisals were not isolated events, but rather a significant factor that complicated Iraqi-Najdi relations and indirectly accelerated the demarcation of political borders between Iraq and the Saudi state. These developments revealed the fragility of the emerging Arab political entities in the last century and the pivotal role Britain played in managing the balance between the Hashemite project in Iraq and the Saudi project in the Arabian Peninsula.



Keywords: Shammar Tribes, Iraqi-Najdi Relations, Al Rashid, The British Mandate.

المقدمة:

شهدت منطقة المشرق العربي وشبه الجزيرة العربية مطلع القرن العشرين تحولات سياسية كبيرة، كان أبرزها تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وما رافق ذلك من تغييرات في خارطة القوى السياسية داخل نجد والحجاز. ولعل الحدث الأبرز الذي ألقى بظلاله على العلاقة الناشئة بين العراق وجاره الجنوبي (سلطنة نجد) هو سقوط إمارة آل رشيد في حائل عام ١٩٢١، وما نتج عنه من تغيير في موازين القوى. لم يكن سقوط حائل مجرد حدث عسكري عابر بل كان بداية لتدفق موجات من قبائل شمر نحو الأراضي العراقية فارين من الضغوط السياسية والعسكرية التي مارستها القوات النجدية (الإخوان). هذا النزوح لم يكن مجرد بحث عن المرعى والكأ كما جرت العادة في حياة البادية، بل كان لجوءاً سياسياً وعسكرياً كبيراً وضع الحكومة العراقية وسلطات الانتداب البريطاني أمام تحديات أمنية ودبلوماسية معقدة.

يتناول هذا البحث الموسوم بـ "هجرة قبائل شمر وأثرها في العلاقات العراقية - النجدية (١٩٢١-١٩٣٠)"، هذه الحقبة مسلطاً الضوء على كيفية تحول ملف "هجرة قبائل" من شأن داخلي إلى محور رئيس للعلاقات الدولية وسبب مباشر لرسم الحدود السياسية في الصحراء، وصولاً إلى توقيع معاهدات الصداقة وحسم ملفات الغزو المتبادل الذي استمر لقرون. تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في الجذور التاريخية لمشكلة الحدود العراقية - السعودية، وتوضح أن ترسيم هذه الحدود لم يتم بناءً على مسح جغرافي بل جاء نتيجة مباشرة لغزوات العشائر وتداخل مناطق نفوذها، وتحديد قبائل شمر. كما تبرز الأهمية في كشف الدور الذي لعبته هذه الهجرة في توجيه السياسة الخارجية للملك فيصل الأول وكيف استخدمت القبيلة كورقة ضغط سياسية أو كحاجز في الصراع العسكري في مرحلة لم يكن الجيش العراقي فيها قد اكتمل بناؤه بعد.

تتمحور إشكالية البحث الرئيسة حول السؤال الآتي: إلى أي مدى ساهمت هجرة قبائل شمر في توتر أو تشكيل العلاقات العراقية النجدية خلال العقد الأول من تأسيس الدولة العراقية؟ وينبثق عن هذا السؤال تساؤلات فرعية، منها هل كان استقبال العراق لقبائل شمر نابغاً من دوافع إنسانية، أم



كان توظيفاً سياسياً لصد التمدد الوهابي؟ كيف أثرت غارات "الإخوان" المتلاحقة على اللاجئين والقبائل العراقية في تسريع عملية ترسيم الحدود؟ ما هو الدور الذي لعبه زعماء شمر (مثل الشيخ عجيل الياور) في التوفيق بين ولاتهم للعشيرة والتزاماتهم تجاه الدولة العراقية؟ أما حدود البحث الزمانية فإنها تبدأ من عام ١٩٢١ وهو عام سقوط حائل وبدء الهجرة الكبيرة لشمر نحو العراق وينتهي عام ١٩٣٠ وهو العام الذي شهد لقاء ملوك البلدين وتوقيع معاهدات الصداقة التي وضعت حداً لحالة التوتر والحرب. أما الحدود المكانية فإنها تشمل مسرح الأحداث في البادية الجنوبية الغربية للعراق (المنطقة المحاذية لنجد).

اعتمد البحث المنهج التاريخي بأدواته الوصف والتحليل والمقارنة، كما اعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، التي تم اختيارها بناءً على أهميتها في تتبع سياق البحث. وفي مقدمة هذه المصادر الوثائق العراقية المحفوظة في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد والتي تشمل برقيات ومراسلات تتعلق بالحكومة العراقية وتفاعلها مع الأحداث خلال المدة قيد الدراسة. كما استُخدم الباحث الوثائق البريطانية المنشورة، ولا سيما سجلات مكتب المستعمرات (Colonial Office Records)، والتي تعد من أهم المصادر التي توضح التوجهات البريطانية تجاه العراق واحداث الصراع، وفيما يتعلق بالدراسات الأكاديمية الحديثة، تم التركيز على مؤلفات مثل كتاب الدكتور صادق السوداني عن "العلاقات العراقية - السعودية ١٩٢٠-١٩٣١" الذي قدم فيه فهماً جوهرياً لطبيعة وتطور بين البلدين في سياقها التاريخي.

الأوضاع السياسية والاجتماعية لقبائل شمر قبيل هجرتها إلى العراق عام ١٩٢١

احتلت قبيلة شمر مكانة بارزة في تاريخ شمال الجزيرة العربية كأحدى القبائل الرئيسية التي امتد نفوذها إلى ما هو أبعد من المجال الاجتماعي ليشمل تأثيراً سياسياً منظماً لا سيما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. تعود أصول شمر إلى قبيلة طيء القحطانية، أرتبط تاريخهم منذ القدم بمنطقة الجبلين (أجا وسلمى) شمال نجد، وهي المنطقة التي عُرفت لاحقاً بجبل شمر حيث كانت مدينة حائل مركزهم السياسي والاجتماعي، أسهم هذا الامتداد التاريخي والجغرافي في منح القبيلة تأثيراً مكنها من لعب دور فاعل في موازين القوى الإقليمية في كل من شبه الجزيرة العربية والعراق (العزاوي، ١٩٣٧، ص ١٣٢).



يتكون البناء الاجتماعي لقبيلة شمر من اتحاد قبلي واسع النطاق يضم ثلاث عشائر رئيسية وهي عبده، وأسلم، وزوبع. وشكلت هذه العشائر الأساس الذي قامت عليه وحدة القبيلة في السلم والحرب. تميزت عشيرة عبدة بثقلها السياسي، إذ برزت منها الزعامات الحاكمة في حائل، ولا سيما آل رشيد، بالإضافة إلى عدد من الشيوخ والزعامات، مما جعلها قريبة من مركز السلطة والقرار السياسي لشمر. حافظت عشيرة أسلم على الطابع التقليدي للقبيلة البدوية وشكلت قوة بشرية وعسكرية مؤثرة في الصحراء، بينما انتشرت عشيرة زوبع على نطاق واسع بين نجد والعراق ومنها انبثقت زعامة الجريا التي استقرت في العراق قبل سقوط حائل بمدة غير قصيرة (أوبنهايم، ٢٠٠٤، ص ١٦٨؛ Williamson, 1975, pp. 41-42).

لم يكن هذا التقسيم مجرد توزيع عشوائي بل كان بمثابة تنظيم عشائري وعسكري فعال اعتمدت عليه القبيلة في حشد قواتها وتنظيم الغارات وتوزيع الموارد والمراعي. ساهمت البيئة الجغرافية القاسية لجبل شمر في تشكيل شخصية أهلها، الذين جمعوا بين صعوبة الحياة البدوية ومتطلبات الحياة المدنية في حائل. وقد منح هذا الأمر القبيلة درجة عالية من المرونة مما مكنها من التكيف مع التحولات السياسية السريعة في المنطقة. تميزت قبيلة شمر سياسياً عن العديد من قبائل نجد الأخرى بقدرتها على تجاوز فكرة الإمارة التقليدي وبناء كيان سياسي أكثر استقراراً. فشهد عام ١٨٣٥ بداية هذا التحول عندما نجح عبد الله بن علي الرشيد في تأسيس إمارة آل رشيد في حائل<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup>، مستفيداً من تماسك القبيلة والموقع الاستراتيجي لجبل شمر. تمكنت الإمارة من توحيد الولاءات العشائرية المتفرقة تحت سلطتها وتوسيع نفوذها على طرق الحج والتجارة وإقامة علاقات سياسية مع الدولة العثمانية وغيرها من القوى الإقليمية. وهكذا تحول شيخ شمر من زعيم قبلي إلى أمير يمتلك سلطة جمع الضرائب وتنظيم الشؤون العسكرية وفرض درجة من الاستقرار داخل نطاق نفوذه (Çiçek, 2017, pp. 22-23).

عدت بعض الدراسات الغربية تجربة قبيلة شمر نموذجاً متقدماً لتطور التركيبة القبلية في شبه الجزيرة العربية. وقد أشار جون فريدريك ويليامسون إلى أن قبيلة شمر خلال القرن التاسع عشر استطاعت الانتقال من نمط الحياة البدوية إلى كيان سياسي شبه دولة في حائل تمتلك أدوات الإدارة المحلية والقدرة على السيطرة على النفوذ القبلي. وقد جعلها هذا قوة سياسية لا يُستهان بها في القوة



داخل نجد (Williamson, 1975, pp. 41-42). وبلغ هذا التحول ذروته في عهد آل رشيد الذين جعلوا من حائل مركزاً لإمارة قوية تمكنت لفترة طويلة من الحفاظ على استقلالها النسبي في مواجهة القوى النجدية المنافسة ولا سيما آل سعود (الريحاني، ١٩٢٦، ص ٢٣١-٢٣٣).

على الصعيد الاجتماعي أسهم نظام الولاء القبلي في تعزيز التماسك القبيلة الداخلي، حيث ورّعت الأدوار القيادية بين العشائر الرئيسية ضمن معادلة جمعت بين روابط القرابة والمصالح السياسية. كما أظهرت القبيلة ميلاً ملحوظاً نحو الاستقرار في حائل والمناطق الجبلية المحيطة بها، مكنها ذلك من تطوير الأنشطة الزراعية والتجارية إلى جانب ممارسات الغزو التقليدية وساهم في ظهور نخبة قبلية وحضرية شكّلت فيما بعد القاعدة الاجتماعية لإمارة آل الرشيد (وهبة، ١٩٣٥، ص ١٠٢-١٠٤؛ Facey, 1997, pp. 56-58). لذا يبقى فهم البنية الاجتماعية والسياسية لقبيلة شمر في حائل أمراً أساسياً لتحليل تحركاتها اللاحقة ولا سيما هجرة فروع كبيرة منها إلى العراق بعد عام ١٩٢١. لا يمكن تفسير هذه الهجرة كرد فعل ظرفي لضغوط سياسية أو أزمة اقتصادية مفاجئة، بل ينبغي النظر إليها كنتيجة مباشرة لانهايار المركز السياسي الذي كان يمثل قمة بنية شمر، ومحاولة لإعادة بناء هذا المركز في مناخ جغرافي وسياسي جديد داخل الأراضي العراقية.

#### علاقات إمارة آل رشيد بالقبائل والسلطة العثمانية

مثّلت إمارة آل رشيد في حائل أحد أكثر الكيانات الحاكمة تعقيداً في شبه الجزيرة العربية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. فقد جمعت بين التركيبة القبلية التقليدية والدخول السياسي مع الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة. لم تكن حائل إمارة معزولة في منطقة نجد بل أصبحت على اثر ذلك مركزاً إقليمياً مؤثراً ولعبت دور الوسيط العسكري والسياسي بين العثمانيين وقبائل نجد لا سيما مع تراجع السيطرة العثمانية المباشرة على المناطق الداخلية من شبه الجزيرة العربية (الريحاني، ١٩٢٦، ص ٢٣١-٢٣٣؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٤٨).

منذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً، أدركت الدولة العثمانية الأهمية السياسية لحائل بوصفها عقدة مواصلات بين العراق والحجاز، ونقطة محورية للسيطرة على طرق الحج والتجارة. وانطلاقاً من هذا الفهم، أقرّ الباب العالي بسيادة أمراء آل رشيد على جبل شمر لاسيما خلال عهد محمد بن عبد الله الرشيد (١٨٦٩-١٨٩٧)، ضمن علاقة اتسمت بالتبعية الاسمية مقابل قدر كبير



من الاستقلال الذاتي الداخلي. تجلّى ذلك في تبادل المراسلات ومنح الألقاب الفخرية وتقديم الدعم المالي والعسكري دون تدخل إداري مباشر في أحوال الإمارة. استقادت عائلة الرشيد من ذلك لترسيخ شرعيتها السياسية في مواجهة منافسيها المحليين ولا سيما آل سعود بعد سقوط الدولة السعودية الثانية عام ١٨٩١<sup>(٢)</sup> (وهبة، ، ١٩٣٥، ص ١٠١-١٠٤؛ محمد عبد الله الزعاري، ١٩٩٧، ص ١٤٥-١٤٩؛ Çiçek, 2017, pp.21-24).

في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى تحولت العلاقة بين آل الرشيد والدولة العثمانية إلى تحالف أوثق مدفوعاً بتصاعد التنافس الدولي وتنامي النفوذ البريطاني في الخليج والعراق. تشير الوثائق البريطانية إلى أن آل رشيد كانوا يُعتبرون حلفاءً مهمين للعثمانيين في تأمين طرق التجارة بين العراق والحجاز، إلا أن هذه العلاقة الوثيقة أدت مع اندلاع الحرب إلى انضمام الإمارة إلى المعسكر العثماني المهزوم مما أثر سلباً على مكانتها الإقليمية بعد عام ١٩١٨. كان نهج آل رشيد في إدارة العلاقات مع النجديين والقبائل العراقية المجاورة أقرب إلى نهج الدولة الحديثة منه إلى نهج الإمارة التقليدية. فقد أسسوا شبكة واسعة من التحالفات شملت عنزة، ومطير، وظفر وغيرها معتمدين على مزيج من المصاهرة والهبات، والحماية الاقتصادية، والقوة العسكرية. عززت سيطرتهم على طرق الحج وخاصة الطريق العراقي (درب زبيدة) نفوذهم بشكل أكبر مقابل فرض نظام جباية شكل مصدر تدمير قبلي في بعض الأحيان (FO 371/10414, 1918, p. 4-5؛ بيل، ١٩٤٩، ص ٢٢؛ الرشيد، ١٩٩٩، ص ١٢٥-١٣٠).

بعد سقوط الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى سعت عائلة آل رشيد إلى التعاون مع البريطانيين. رحب الأخير في البداية بهذا التعاون إذ رأى فيه تعزيزاً لنفوذهم في شبه الجزيرة العربية والحفاظ على توازن القوى بين الأمراء والحكام المتنافسين. بدأت البعثات البريطانية بالتواصل مع ابن رشيد، الذي استقبلهم بحماس، آملاً أن ينفذوه من المأزق الذي وجد نفسه فيه بعد الحرب وأن يوفروا له الحماية اللازمة من أعدائه ولا سيما ابن سعود. كما أرسل ابن رشيد سراً مبعوثه الخاص إلى بغداد حيث أجرى سلسلة من المفاوضات مع جيرترود بيل إلا أن هذه المفاوضات لم تُسفر عن نتائج تُذكر (فيلبي، ١٩٥٠، ص ٣٧). يعتقد العديد من الباحثين أن التوازن الذي خلقته إمارة حائل بدأ يتزعزع مع صعود عبد العزيز آل سعود، إذ اتجهت القبائل التي تذبذبت ولاءاتها نحو الرياض، مدفوعةً بعوامل دينية وسياسية واقتصادية ومع ذلك، أدى ضعف الإمبراطورية العثمانية



وتزايد الضغط البريطاني وتغير موازين القوى الإقليمية إلى إضعاف قدرة آل رشيد ( Facey, 1997, p. 78 ؛ Anscombe, 1997, p. 162).

سقوط إمارة آل رشيد وأثره في نزوح قبائل شمر نحو العراق عام ١٩٢١

قبل سقوط إمارة آل رشيد بزمن طويل دخلت الإمارة فترة من الاضطرابات السياسية منذ أواخر القرن التاسع عشر عقب وفاة الأمير محمد بن عبد الله الرشيد عام ١٨٩٧ الذي كان يمثل ذروة قوتها السياسية والعسكرية. أدت الصراعات الداخلية في أسرة آل رشيد إلى سلسلة من الانقلابات والاحتلالات مما أضعف هبة السلطة المركزية في حائل وقلل من قدرتها في السيطرة على الولاءات القبلية التي شكلت عمقها الاستراتيجي (السوداني، العلاقات العراقية السعودية، ١٩٧٤، ص ٥٩؛ بيل، ١٩٤٩، ص ٢٢؛ الرشيد، ١٩٩٩، ص ٢٥٠-٢٥٣). ونتيجة لذلك، بدأت جماعات من قبيلة شمر بالهجرة نحو الأراضي العراقية نظراً لقرب حائل من الحدود. ففي عام ١٩١٩، عبرت مجموعات من القبيلة الحدود ووصلت إلى مناطق غرب الفرات، بحثاً عن مواقع أكثر أمناً واستقراراً، بالإضافة إلى مراعي خصبة لرعي مواشيه (الحسني، ١٩٣٥، ص ٢٢٦). على أي حال بلغ انحدار إمارة آل رشيد ذروته باغتيال الأمير سعود بن عبد العزيز آل رشيد عام ١٩٢٠ وهو حدث كشف عن مدى التفكك داخل الأسرة الحاكمة وأغرق الإمارة في فراغ سياسي خطير (السوداني، ١٩٧٤، ص ٥٩؛ بيل، ١٩٤٩، ص ٢٢؛ الرشيد، ١٩٩٩، ص ٢٥٠-٢٥٣).

وأمام هذا الوضع تم تنصيب عبد الله بن متعب آل رشيد أميراً رغم صغر سنه في خطوة عكست عجز الأسرة الحاكمة عن توفير قيادة بالغة قادرة على إدارة الأزمة. وسرعان ما تفاقمت الأمور عندما قاد محمد بن طلال بن نايف آل رشيد انقلاباً في أوائل عام ١٩٢١، أطاح بالأمير القاصر وتولى السلطة في ظروف بالغة التعقيد فورث إمارة منقسمة داخلياً، تعاني من محدودية الموارد وتواجه منافساً سياسياً وعسكرياً في أوج قوته (الرشيد، ٢٠٠٥، ص ٧٩-٨٠). على النقيض من هذا التفكك الداخلي نجح عبد العزيز آل سعود منذ استعادة الرياض عام ١٩٠٢ في بناء مشروع توسعي ذي طابع سياسي ديني معتمداً على حركة الإخوان كذراع عسكري أيديولوجي يتجاوز منطق الغزو القبلي التقليدي وقد خاض الإخوان معاركهم بدافع ديني معتبرين الصراع مع إمارة الرشيد جزءاً



من واجب توحيد نجد تحت راية واحدة لا مجرد تنافس على النفوذ أو الموارد (Habib, 1978, pp. 90-100).

وبحلول عام ١٩٢١ كان عبد العزيز آل سعود قد تبني استراتيجية محكمة تهدف إلى إضعاف قدرة إمارة حائل على المقاومة من خلال ما يمكن وصفه بسياسة فصل البادية عن المناطق حائل. تاريخياً، شكلت قبائل شمر البدوية العمود الفقري العسكري والاجتماعي لإمارة الرشيد بينما كانت مدينة حائل مركزها الإداري والاقتصادي ولهذا كان الاجراء الأخير ذو تأثير كبير على المدينة، وبشن هجمات منهجية وعنيفة على معسكرات قبيلة شمر في الصحراء نجحت قوات الإخوان في تحييد جزء كبير من القوة القبلية الداعمة للإمارة إما عن طريق الإخضاع القسري أو إجبارهم على الفرار وهكذا، وجد الأمير محمد بن طلال نفسه معزولاً داخل أسوار حائل وقد انقطعت عنه خطوط إمداده بالمقاتلين والتعزيزات العسكرية (Habib, 1978, p. 91). وفرضت القوات السعودية حصاراً محكماً على مدينة حائل استمر حتى سقوطها عام ١٩٢١، اتخذ هذا الحصار طابعاً عسكرياً واقتصادياً شاملاً فخنق المدينة وقطع طرقها التجارية الحيوية مع العراق والكويت مما أضعف قدرتها على المقاومة ومع مرور الوقت، تراجعت معنويات المدافعين نتيجة لتضاؤل الموارد والضغط العسكري المتواصل ما دفع الأمير محمد بن طلال الرشيد في نهاية المطاف إلى الاستسلام في ٢ تشرين الثاني ١٩٢١ في غضون ذلك، كشفت المواقف البريطانية عن لامبالاة واضحة تجاه مصير إمارة آل رشيد إذ رفض السير بيرسي كوكس عدة طلبات من أمراء آل رشيد لوقف الهجمات السعودية على حائل أو للتوسط في تسوية بينهم وبين آل سعود وبرر كوكس موقفه بالإشارة إلى إصرار عبد العزيز بن سعود على رفض أي تدخل خارجي أو محاولات للمصالحة في هذا النزاع (FO 371/6354, 1921, ؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٦١-٦٥). يمكننا القول، إن هذا التبرير لا يخفي حقيقة أن الحكومة البريطانية لم تبد أي رغبة حقيقية في إنقاذ إمارة على وشك الانهيار وفي الواقع، كان انهيار إمارة آل رشيد بالنسبة لبريطانياً تطوراً يخدم تصورات لندن عن الاستقرار في شبه الجزيرة العربية نظراً لقناعتها بأن استمرار هذا الكيان في قلب المنطقة يشكل مصدر قلق سياسي وأمني دائم لها نتيجة مواقف الامارة السابقة ازائها.

أدى سقوط مدينة حائل إلى تحول جذري في الأوضاع السياسية والاجتماعية لقبائل شمر إذ لم يكن هذا الحدث نهاية كيانٍ محلي تجسد في إمارة آل رشيد فحسب، بل مثل انهيار الإطار الذي



وفر لتلك القبائل مظلة الأمن والاستقرار لأكثر من سبعين عاماً. فقد كانت شمر الركيزة الأساسية للإمارة من حيث القوة البشرية والعسكرية، وكان ارتباطها بحكم ال الرشيد ارتباطاً عضوياً جعل مصيرها متصلاً ببقاء هذا الكيان ومع انهياره واجهت القبيلة فراغاً سياسياً وعسكرياً حاداً تفاقم بفعل الضغوط الاقتصادية والتحولت السريعة في موازين القوى داخل نجد(السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٥ ؛ Çiçek,2017, p. 25).

عقب ذلك، دخلت عشائر شمر فترة اضطراب باحثاً عن بدائل تضمن أمنها خصوصاً بعد أن شددت الإخوان المنظمة العسكرية لابن سعود في مطاردة من لم يقدم فروض الطاعة والولاء لامير نجد، واستمرت في ممارسة الضغط حتى بعد استسلام حائل الرسمي. فنظر قادة الإخوان، مثل فيصل الدويش<sup>(٣)</sup>. وسلطان بن بجاد إلى قبائل شمر بعين الريبة العفائية معتبرين إسلامهم "ناقصاً" ما لم يندمجوا في النظام الذي أسسه ابن سعود "قرى الهجر" ويتخلوا عن نمط حياتهم البدوية. شئ الإخوان غارات متكررة على مخيمات شمر بذريعة "تأديب المتمردين" أو جمع الزكاة، مما عزز قناعة الشمر بأن الهدف النهائي ليس فقط الإخضاع السياسي، بل أيضاً كسر معنويات القبيلة وتفريق كيانها ما جعل الفرار إلى العراق (حيث لم يكن للإخوان أي سلطة) مسألة حياة أو موت. اعتبر الإخوان قبيلة الشمر الأكثر تمسكاً بالنظام القبلي القديم والأقل استجابة للإصلاح الديني ورأت الشمر في هذه الحركة تهديداً مباشراً لنظامها القبلي القائم على العادات والعصبية والعرف(السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٥؛ الرشيد، ١٩٩٩، ص ١٢٥-١٣٠).

في مواجهة هذا الواقع واجهت قبيلة شمر خيارين قاسيين إما الخضوع للنظام الجديد الذي قوض سلطة الشيوخ وقلص استقلال القبيلة أو الدخول في مواجهة غير متكافئة مع قوة منظمة مدعومة سياسياً وعسكرياً واقلية لهذا أدرك شيوخ شمر أن الخيار الثاني يعني التفكك والدمار فاخترت الهجرة إلى العراق باعتبارها أقل الطرق تكلفةً للحفاظ على البنية الاجتماعية والسياسية للقبيلة (Habib, 1978, pp. 89-91؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٥). بدأت الهجرة بشكل منظم ومكثف عقب سقوط حائل في يد قوات عبد العزيز آل سعود وتشير المصادر إلى أن موجات كبيرة من الشمر عبرت الحدود الشمالية لنجد مع العراق في غضون أسابيع قليلة من سقوط الإمارة متجهةً نحو منطقة الجزيرة ووادي الثرثار وبادية السماوة مستفيدةً من الروابط القبلية التي كانت قائمة منذ القرن الثامن عشر بين شمر نجد وشمر العراق(محمد عبد الله الزعاري، ١٩٩٧، ص ٢١٥-٢١٧).



لم تكن هذه الهجرة حركة فردية أو موسمية كما في السابق بل كانت هجرة جماعية واسعة النطاق عُرفت في التراث الشفهي باسم "سنوات الهجيج" وقد وصف حال القوافل وهي تصل إلى الأراضي العراقية في انها كانت منهكة من الجوع والعطش بعد أن فقدت جزءاً كبيراً من مواشيتها وممتلكاتها

(Dickson, 1956, p. 244–245؛ Philby, 1928, p. 235–237؛ Musil, 1928, p. 267–269)

شكلت هذه الهجرة تجربة إنسانية قاسية تركت بصمة عميقة في الذاكرة الجماعية للقبيلة. ولم يكن اختيار العراق وجهةً عشوائياً، بل كان نتيجة لقرب الأراضي العراقية من حائل وجبل شمر مما يسهل عمليات الغزو والثار من خارج حدود نجد ضد آل سعود وحلفائهم عبر تكتيكات الكر والفر وأحداث الفوضى. علاوة على ذلك، كانت هناك روابط اجتماعية وتاريخية راسخة فقد استقرت قبيلة شمر الجريا في منطقة الجزيرة على نهر الفرات منذ أواخر القرن الثامن عشر مما شكّل حلقة وصل بين شمر نجد والعراق (الحسني، ١٩٨٨، ص ١٨٢–١٨٤؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٥).

موقف الحكومة العراقية وسلطة الانتداب البريطاني من هجرة قبائل شمر

تزامن نزوح قبيلة شمر مع قيام الدولة العراقية الحديثة تحت الانتداب البريطاني وكانت قبائل شمر شعرت بارتياح كبير لتولي فيصل الأول عرش العراق كونه ينتمي إلى الأسرة الهاشمية التي كانت على خلاف مع آل سعود. وقد حظيت شمر بتشجيع ودعم كبيرين بعد تولي فيصل الحكم، وقدمت بعض القبائل العراقية لها الأسلحة والأموال والمؤن للدفاع عن نفسها ضد ابن سعود وجيشه. من جهة أخرى، رأى الملك فيصل الأول في وجود قبيلة شمر في العراق عنصراً يمكن استغلاله لتعزيز النفوذ العراقي في المناطق الحدودية بينما اعتبرت السلطات السعودية هذا التقارب دعماً لخصومها السابقين وهكذا، أصبحت قضية نزوح قبيلة شمر إحدى النقاط الخلافية في العلاقات العراقية النجدية خلال عشرينيات القرن العشرين (الريحاني، ١٩٢٦، ص ٢٣٦–٢٣٩؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٠).

شكل تدفق قبائل شمر وزعمائها من نجد إلى العراق<sup>(٤)</sup>، عقب انهيار إمارة آل رشيد تحولاً أمنياً وسياسياً بالغ الأهمية في السنوات الأولى للدولة العراقية. رحب الملك فيصل بهذه الهجرة ترحيباً



كبيرا إذ رأى فيها فرصةً لتعزيز موقفه في مواجهة النفوذ المتزايد لعبد العزيز آل سعود وقوات الإخوان التي شكّلت تهديداً مباشراً للحدود الغربية للعراق، فضلاً عن تأثيرها على موازين القوى في شبه الجزيرة العربية وخصوصاً الحجاز الذي يحكم من قبل والده. وانطلاقاً من هذا الفهم انتهج الملك فيصل سياسةً مدروسةً بعناية لفتح الباب أمام قبيلة شمر ولكن في إطار حسابات سياسية وأمنية دقيقة فرضها الوجود البريطاني في العراق (الحسني، ، ١٩٨٢، ص ٤٥-٤٧؛ الحسني، ١٩٣٥، ص ٢٢٦ ؛ Sluglett, 2007, p. 68).

وبتوجيه من الملك سهلت الحكومة العراقية دخول قبيلة شمر إلى الأراضي العراقية فأعفتهم من الرسوم المفروضة عليهم ولو بشكل مؤقت وقدمت دعماً مالياً مباشراً لشيوخهم وشمل هذا الدعم قرضاً بقيمة أربعين ألف روبية للشيخ عجيل الياور يسد على أقساط، كما اتخذ فيصل خطوة سياسية هامة بتعيينه الشيخ عجيل الياور شيخاً عاماً لقبائل شمر مستنداً إلى سمعته الطيبة بين القبائل ومكانته بين القوميين العرب، وميل معظم قبائل شمر نحوه ودعمه الصريح للحكومة العراقية الناشئة. هدفت هذه السياسة إلى تحويل الشمر من مجموعة لاجئين إلى قوة قبلية منظمة موالية للدولة العراقية تعمل كقوة ردع حدودية غير رسمية في ظل إمكانيات الجيش العراقي المحدودة والذي كان في طور التكوين مع مؤسسات الدولة الناشئة حديثاً (د. ك. و.، ملف رقم (٩٧٥٣)، ١٩٢٢، ص ٥٠-٥٥).

أن هذا الخيار السياسي لم يخل من المشاكل فقد تسبب وجود الشمر داخل العراق في إحراج متزايد للحكومة العراقية نظراً لغاراتهم المتواصلة على نجد واشتباكاتهم مع قوات الإخوان وقد أثار هذا في آذار ونيسان ١٩٢١ مخاوف لدى القبائل العراقية غرب الفرات من امتداد الصراع إلى أراضيها. وفي أكثر من مناسبة اضطرت السلطات العراقية إلى إرسال فرق من الشرطة لإعادة النظام إلى هذه المناطق واحتواء الفلق المتزايد بين القبائل المحلية وقد ازداد الوضع تعقيداً بسبب الاشتباكات بين قبيلة شمر وبعض القبائل العراقية داخل العراق ولا سيما قبيلتي عنزة وعشائر الهندية. وكثيراً ما تصاعدت هذه الاشتباكات إلى معارك دامية أسفرت عن سقوط قتلى ونهب مما دفع الحكومة العراقية إلى التدخل لمعالجة التداخات ومنع انهيار الأمن بشكل كامل (السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٠).

وبينما تعامل فيصل مع قبيلة شمر كأداة لإضعاف نفوذ عبد العزيز آل سعود في شمال الجزيرة العربية كانت السلطات البريطانية أكثر تحفظاً. فقد نظر المندوب السامي البريطاني السير بيرسي كوكس ولاحقاً هنري دوبس (١٨٧١-١٩٣٤م)<sup>(٥)</sup>، إلى الهجرة بعين الريبة خشية أن تؤدي إلى



استفزاز ابن سعود أو زعزعة استقرار الحدود الجنوبية الغربية للعراق والتي لم تكن قد رُسمت بشكل نهائي بعد (British Colonial Office, CO 730/2, 1922, p. 6)، يشير المؤرخ البريطاني بيتر سلوغليت (Peter Sluglett)، وهو من أبرز من درس سياسات بريطانيا في العراق إلى أن "المسؤولين البريطانيين ولا سيما كوكس ودوبس كانوا متخوفين من هجرة قبيلة شمر إلى العراق، خشية أن تستفز ابن سعود. وكانت سياسة لندن كبح جماح طموحات فيصل ومنع عسكرة القبائل على طول حدود نجد" (Sluglett, 2007, pp. 67-70)، وبالمثل، يؤكد المؤرخ البريطاني تشارلز تريپ (Charles Tripp)، أن "السلطات البريطانية فضلت الحفاظ على الاستقرار على طول حدود نجد وثبطت أي تحركات قد يفسرها ابن سعود على أنها عدائية، حتى لو كانت هذه التحركات صادرة عن قبائل عراقية أو لاجئين" (Tripp, 2000, p. 45)، ولذلك، لم تشجع بريطانيا فيصل على استخدام قبيلة شمر كقوة دفاعية بل سعت إلى كبح طموحاته وضمان استمرار المهاجرين تحت المراقبة وفي حدود الاحتواء، وتُظهر تقارير من مكتب المستعمرات البريطاني أن مقر الإقامة في بغداد أوصى الحكومة العراقية بعدم السماح لقبيلة شمر بالاستقرار مباشرة بالقرب من خط الحدود، ونصح باسكانهم في الجزيرة الفراتية لتجنب الاحتكاك مع نجد (السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٨-٦٩؛ British Colonial Office, CO 730/2, 1922, p. 6).

هجرة شمر وأثرها في الأزمة الحدودية العراقية - النجدية (١٩٢٢-١٩٢٧)

مع بداية عام ١٩٢٢ شهدت الحدود العراقية النجدية حالة من التوتر المستمر نتيجة غارات شنتها جماعات الإخوان الموالية لعبد العزيز آل سعود على قبائل شمر التي لجأت إلى الأراضي العراقية كانت هذه الغارات نتاجاً للتغيرات التي أعقبت سقوط حائل عام ١٩٢١، وتشير تقارير بريطانية لاحقة إلى أن أولى هذه الغارات وقعت في كان الثاني ١٩٢٢، عندما هاجم الإخوان بعض قبائل شمر الواقعة بين السماوة والنجف، مُلحقين بها الخسائر، وفي ١١ آذار ١٩٢٢ شن فيصل الدويش أحد قادة الإخوان هجوماً مفاجئاً على القبائل العراقية مُتكبداً خسائر بشرية ومادية كبيرة بذريعة تأديب قبائل شمر (الحسني، ١٩٣٥، ص ٢٢٦). تجدر الإشارة إلى أن هجوم تزامن مع مفاوضات بين الحكومة العراقية وبريطانيا بشأن معاهدة عام ١٩٢٢. ولذلك، اعتُبر الهجوم أحد أساليب الضغط التي استخدمتها بريطانيا لإجبار العراق على توقيع المعاهدة. وقد خلق هذا انطباعاً لدى الشعب العراقي بوجود تعاون وتنسيق بين آل سعود والبريطانيين لإضعاف موقف العراق وإظهار



عجز قواته عن صد الهجوم دون مساعدة بريطانية(السوداني، ١٩٧٣، ص ١٢٦). وقد أخرج الهجوم والخسائر الناجمة عنه الحكومة العراقية أمام الرأي العام العراقي لدرجة أن فيصل أراد إعلان الحرب على نجد إلا أن الحكومة القائمة آنذاك عارضت ذلك بحجة أنه سيعرض العراق لمخاطر وهو لا يزال في مراحل الأولى كدولة(السويدي، ١٩٦٩، ص ١١٤).

قدمت الحكومة العراقية احتجاجاً رسمياً إلى دار الاعتماد البريطانية في بغداد، وطالبت بتكثيف المراقبة الجوية للحدود الجنوبية. وعلى إثر ذلك، أمرت القيادة البريطانية سلاح الجو الملكي بتنفيذ طلعات استطلاعية باتجاه الصحراء (Air Ministry Report on RAF Operations in Iraq, AIR 23/45, 1923, pp. 11-12). ولأسباب تتعلق بأمن العراق وسلامة مواطنة أصدرت الحكومة العراقية أوامر صارمة تمنع قبيلة شمر من مهاجمة الإخوان. إلا أن هذه الأوامر لم تردع الشمر إذ دأب غزاتها على رشوة بعض مسؤولي الأمن الصحراوي للتغاضي عن تحركاتهم وهجماتهم على الإخوان كما تسللوا إلى نجد عبر طرق وممرات كانوا على دراية تامة بمخارجها ومواقعها ولذلك، كانوا يشنون غارات متكررة ويعودون إلى مواقعهم دون علم السلطات العراقية وقد تحملت الحكومة العراقية الكثير من اللوم والاحتجاج من ابن سعود بسبب ذلك وهكذا، عرض لاجئو الشمر العراق وقبائله لخطر الإخوان المسلمين مانحين إياهم ذريعة لغزوهم الذي تجلّى بأبشع صورته في عدوان اذار ١٩٢٢. ونتيجة لذلك، توجهت بعض جماعات الشمر نحو نجد بنية الخضوع لابن سعود، استجابةً لنداءاته المتكررة، لا سيما بعد أن علموا بحسن معاملته لبعض من عاد من شمر الذين سبقوهم عفى عنهم. جاء ذلك بعد أن تأكدت قبيلة الشمر من قوة ابن سعود ونفوذه الكبير في الصحراء ومع ذلك، بقيت غالبية الشمر في العراق(السوداني، ١٩٧٤، ص ٦٧-٨٥).

شكلت التفاهات التي تم التوصل إليها بين العراق ونجد في المحمرة، والتوقيع المبدئي على معاهدة المحمرة في ايار ١٩٢٢، نقطة تحول محورية في مسار العلاقات بين الجانبين. ورغم الجدل الذي أثير حول بعض بنود المعاهدة فقد وفرت حافزاً قوياً للحكومة العراقية لاستخدامها في تحسين العلاقات مع نجد، لا سيما فيما يتعلق بالأمن على طول الحدود الغربية. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة العراقية سلسلة من الإجراءات الرامية إلى كبح تحركات قبائل شمر، أو على الأقل الحد من طموحاتها. ولتحقيق هذه الغاية أرسل العقيد كورنواليس مستشار وزارة الداخلية العراقية رسالة إلى



الشيخ عاصي الفرحان أحد زعماء قبيلة شمر في ١٣ ايار ١٩٢٢، أكد فيها أن الحكومة العراقية حريصة على مصلحة شمر واستقرار أوضاعهم غير أن ذلك مشروط بإثبات ولائهم للدولة العراقية من خلال الالتزام بأوامرها واحترام سلطتها كما طلب من الشيخ عاصي استخدام نفوذه القبلي لمنع أي أعمال قد تضر بالأمن أو تؤدي إلى اضطرابات، محذراً من أن الحكومة لن تتردد في معاقبة أي شخص يثبت تورطه في إثارة المشاكل. وقد ساهمت هذه الإجراءات إلى حد ما، في عودة قدر من الأمن والاستقرار النسبي إلى البادية. وفي مسعى لتعزيز مسار التقارب السياسي، أرسل الملك فيصل الأول رسالة إلى عبد العزيز بن سعود في ٣٠ ايار ١٩٢٢، أعرب فيها عن ارتياحه للتفاهات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المحمرة، وأمله في أن تكون المعاهدة أساساً لتوطيد علاقات الصداقة والولاء بين الطرفين بما يضمن استقرار المنطقة (الحسني، ١٩٨٨، ص ٨٦ - ٩٠؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ١٠٣؛ Almutairi, 2019, p. 163).

اتخذت الحكومة العراقية سلسلة من الإجراءات للحد من غارات قبائل شمر على نجد بما في ذلك نقلهم إلى صحراء الجزيرة غرب الموصل أو ابعادهم نحو الضفة اليسرى لنهر الفرات، مع تشديد الرقابة وفرض عقوبات على المعتدين إلا أن التساهل في تطبيق القانون أضعف فعالية هذه الإجراءات، وعلى الرغم فترة الهدوء النسبي على الحدود في صيف عام ١٩٢٣، إلا ان الفوضى اندلعت مجدداً مع عودة قبيلة شمر إلى الصحراء بعد رجوعها من منطقة الجزيرة وعبورها نهر الفرات. حينها انتقدت حكومة نجد تقاعس العراق عن طردهم معتبرة وجودهم مصدراً للتوتر. ردًا على ذلك أصدرت وزارة الداخلية العراقية تعليماتها لمتصرف الموصل بإرسال زعماء قبيلة شمر ولا سيما أولئك الذين شاركوا في الغارة على نجد إلى بغداد ومحاولة إقناعهم بالعودة إلى مناطق استقرارهم. إلا أنهم أعرىوا عن رفضهم العودة، رغم تعهد شيخهم عجل الياور بإعادة ما نهب. وفي النهاية شدد عبد المحسن السعدون بصفته رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية بالوكالة على ضرورة منع أي غارات أخرى مهدداً بطردهم من العراق حفاظاً على العلاقات مع ابن سعود وتجنباً لأي سوء فهم. وفي السياق نفسه سعى البريطانيون إلى تهدئة الوضع وطمأنة نجد فقد أكد الممثل السياسي البريطاني في الخليج لابن سعود أن الحكومة العراقية ستبدل قسارى جهودها لاستعادة المسروقات بينما شدد السير هنري دويس المندوب السامي في العراق على جهوده المتواصلة مع الحكومة العراقية لإنشاء دوريات منظمة لمراقبة البادية وتقييد حركة قبيلة شمر على أمل أن تُسفر هذه الإجراءات عن نتائج مرضية



لحكومة نجد وتُقلل من احتمالية سوء الفهم على الحدود (1926, 21- British, Colonial Office, 1926, 21-). (22).

في ٢٠ آب ١٩٢٣ وعقب تصاعد التوترات مع نجد قرر مجلس الوزراء العراقي تشكيل لجنة تضم رئيس الوزراء ووكيل وزارة الداخلية ووزير العدل ووكيل وزارة الدفاع وكلفت هذه اللجنة بدراسة الاضطرابات على طول الحدود الجنوبية والغربية، والنظر في سبل منع غارات قبيلة شمر وغيرها من القبائل العراقية على نجد مع اتخاذ التدابير اللازمة في الوقت نفسه لمنع الهجمات على القبائل العراقية. رفعت اللجنة مقترحها إلى مجلس الوزراء الذي وافق عليه في أيلول ١٩٢٣. وتضمن المقترح إرسال قوة إلى لواء المنتفق للاستعداد لأي طارئ. وكان من المقرر أن تتمركز هذه القوة المؤلفة من فوج مشاة وكتيبة فرسان، في الناصرية والسماوة. إلا أن تشكيل هذه القوة لم يمهّد الاضطرابات في الصحراء واستمرت المشاكل لأسباب مختلفة أبرزها تلك المتعلقة بقبيلة شمر وتحركاتها. في هذا السياق، جدد ابن سعود استيائه من قبيلة شمر، متهمًا الحكومة العراقية بالتقاعس عن طردهم وإعادتهم إلى نجد رغم أن العراق لم يعترف بوجود اتفاقية ملزمة بهذا الشأن. كما اتهم بغداد بتشجيع بقائهم داخل الحدود العراقية وعدم حثهم على المغادرة. وبناءً على ذلك طالب بطردهم مؤكّدًا أن معاهدة المحمرة لا تُعتبر سارية المفعول ما لم يتم طردهم (السوداني، ١٩٧٤، ص ١٤١-١٤٣).

رداً على هذا الوضع اقترح المفوض السامي البريطاني هنري دويس على فيصل أن يتضمن الرد إشارة إلى قلق الحكومة العراقية بشأن قضية الشمر ورغبتها في استعادة الممتلكات المنهوبة. كما اقترح توضيح صعوبة تعقب الشمر في الصحراء مشيراً إلى أن طردهم لم يُنص عليه صراحةً في معاهدة المحمرة وملحقها. كما رد فيصل برفض ادعاء ابن سعود بأن المعاهدة تنتهك حقوقه الموروثة وأكد التزام حكومته بالسلام والمعاهدة. من جانبه، شدد ابن سعود على أن مطالبته بطرد الشمر ليست لتحقيق مكاسب شخصية بل تهدف إلى إرساء الهدوء على الحدود وإعادة الأمن للقبائل وتعزيز الصداقة بين العراق ونجد وفي محاولة لاحتواء الأزمة، سعت الحكومة العراقية والبريطانية إلى الحصول على تعهدات من بعض شيوخ الشمر بعدم مهاجمة نجد والحفاظ على السلام مع ذلك، لم ترفع هذه التعهدات مصدر التوتر تمامًا ما دفع دويس إلى مراسلة وزارة المستعمرات بشأن ضرورة عقد اجتماع لمعالجة قضية شمر وغيرها من المسائل التي تُعيق استقرار المنطقة وكان هذا أول



مؤشر على الحاجة إلى مؤتمر لمعالجة مشاكل نجد مع العراق وشرق الأردن والحجاز (السوداني، ١٩٧٤، ص ١٤٣-١٤٦).

ولذلك، انعقد مؤتمر الكويت في أواخر عام ١٩٢٣ وسط تصاعد التوترات بين العراق ونجد حول قضايا عديدة من بينها قبائل شمر المقيمة في العراق وتشير تصرفات الحكومة العراقية إلى تفضيلها للإبقاء على وجود الشمر داخل حدودها ويتجلى ذلك في اختيارها الشيخ عجيل الياور عضوًا في الوفد العراقي واعتمادها عليه في معالجة قضية اللاجئين وخلال الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢١ كانون الأول ١٩٢٣، وبعد إصرار الوفد النجدي على عودة قبيلة شمر إلى نجد تحدث عجيل الياور بغضب معتبرًا أن هذا المطلب يُعامل الشمر وكأنهم قطعان يمكن سوقها قسرًا، لهذا شدد على وضعهم كلاجئين في العراق، محذرًا من أن أي ضغط يُمارس عليهم قد يُجبرهم على الهجرة نحو حدود تركيا أو سوريا. أثر هذا الموقف بشكل كبير على المناقشات وأضعف تماسك الوفد النجدي (السوداني، ١٩٧٤، ص ١٦٩؛ محمد، ١٩٩٧، ص ٥٥).

تعثرت المفاوضات مرارًا، وبينما كانت الآمال معلقة على استئناف الجولة الثالثة، وقع هجوم نجدي على قبائل عراقية في ١٤ آذار ١٩٢٤ مُلحقًا بها خسائر فادحة. أغضب هذا الهجوم الملك فيصل الذي لم يقتنع بادعاء ابن سعود الجهل بالغارة وحمله المسؤولية ورأى آخرون أن الهجوم كان ردًا على انتكاسات المؤتمر وفشله في تحقيق أهدافه. فسر هذا التطور أيضًا كنتيجة للتهديدات التي سبقت الهجوم والتي حملت الحكومة العراقية مسؤولية أي تطورات على الحدود وقد دفعت مراسلات ابن سعود مع المسؤول السياسي البريطاني في بوشهر بنبرتها المتحدية بعض المسؤولين البريطانيين بمن فيهم هنري دويس إلى الاعتقاد بأن الغارة نُفذت بأوامر من ابن سعود نفسه (د. ك. و، ملف رقم ٨٦٤، ١٩٢٤، ص ١٧٧-١٧٨؛ السودان، ١٩٧٤، ص ١٨٥-١٨٦).

ورغم ذلك، واصل الوفدان العراقي والأردني رحلتها إلى الكويت على أمل استئناف المحادثات. إلا أن هذه الآمال تبذرت عندما قرر ابن سعود عدم إرسال أحد أبنائه. ومع استمرار غارات الإخوان حتى أواخر آذار ١٩٢٤، أمر فيصل الوفد بالبقاء في البصرة احتجاجًا ولحين انتهاء التحقيقات (د. ك. و، ملف رقم ٨٦٤، ١٩٢٤، ص ١٦١). خلصت التحقيقات إلى أن القوات النجدية هي من نُفذت الهجوم واشترطت الحكومة العراقية كشرط لأي عودة إلى المفاوضات اعتذارًا رسميًا وتعهدًا بمنع تكرار الهجمات وتعويضًا عن الخسائر البشرية والمادية. إلا أن حكومة نجد لم تستجب



للاحتجاج ولم تقدم اعتذاراً لهذا استدعت بغداد مبعوثها، وعاد الوفد إلى العاصمة مما بدد آمال استئناف المؤتمر (العالم العربي، ١٩٢٤).

فور عودة الوفد العراقي أرسل الشيخ عجل الياور زعيم قبيلة شمر رسالةً إلى السكرتير الشخصي للملك فيصل رستم حيدر يُفيد فيها بأنه جمع شيوخ شمر ونقل إليهم تحيات الملك وأكد في رسالته "فكلنا نبذل ارواحنا امام كلمة يأمر بها جلالة ملكنا المعظم، جنوباً أو شمالاً" (د. ك. و.، ملف رقم (١١٦٨)، ١٩٢٤، ص ١٨)، يدل هذا على متانة العلاقة بين الملك وبعض شيوخ شمر. في الواقع، فشل ابن سعود في استعادة شمر من خلال مؤتمر الكويت (محمد، ١٩٩٧، ص ٥٥). ورغم التطمينات البريطانية بحماية الحدود استمرت غارات الإخوان إلا أن غارة ٣١ أيار ١٩٢٤ أحبطت بفضل مقاومة القبائل العراقية. في نهاية المطاف لم يفض مؤتمر الكويت إلى تخفيف حدة التوتر بين العراق ونجد بل على العكس أدت أحداثه وتداعياته إلى تفاقم الوضع وإطالة أمد الأزمة (السوداني، ١٩٧٤، ص ص ١٨٨).

دفعت الاضطرابات في الصحراء الملك فيصل إلى القيام بجولة ميدانية استمرت خمسة أيام من ٢١ إلى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤ شملت السماوة والشامية والنجف وكربلاء وأبو صخير والديوانية. ورافقه وزير الداخلية والعدل وكان الهدف من هذه الزيارة رفع معنويات القبائل وتعزيز صمودها في مواجهة تصاعد التوترات إلا أن الجولة لم تُفلح في تهدئة الأوضاع ولم تمنع هجوم الإخوان في ٢٦ كانون الاول ١٩٢٤ عندما شنّ نحو ألف مقاتل بقيادة فيصل الدويش غارة على قبائل الديوانية والمنفق التي كانت في مراعي البادية، وأسفرت عن مقتل ٤٦ منهم. ولم تتمكن الطائرات البريطانية من ملاحقة المهاجمين في ذلك اليوم نفسه بسبب الرياح العاتية مما زاد من صعوبة جهود احتواء الهجوم. واصل الإخوان هجماتهم داخل العراق أواخر عام ١٩٢٤. ففي ٢٨ كانون الاول هاجموا قبائل مقيمة قرب نقرة السلطان فقتلوا نحو مئة شخص ونهبوا اموالاً وممتلكات كبيرة. وبعد يومين كرروا هجومهم على قبائل عراقية كانت تخيم على بُعد ٧٣ ميلاً من السماوة، فقتلوا عدداً من رجال القبائل. وقد احتج هنري دويس على هذه الهجمات لدى ابن سعود لكنه لم يتلق سوى وعدٍ بعدم تكرار مثل هذه الحوادث (الحسني، ١٩٨٨، ص ٢١١؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٢٠٥).



إزاء تكرار هجوم الاخوان اتجهت الحكومة إلى معالجة الأمر فشكّلت لجنة خاصة لدراسة طرق مقاومة الإخوان وحماية القبائل. ترأس اللجنة الهاشمي (بصفته رئيس الوزراء ووزير الدفاع)، وضمت في عضويتها العقيد البريطاني كورنواليس مستشار وزارة الداخلية ونوري السعيد نائب القائد العام والعقيد البريطاني جويس مستشار وزارة الدفاع. خلصت اللجنة إلى أن غارات قبائل شمر وبعض قبائل نجد التي لجأت إلى العراق ضد نجد كانت من بين الأسباب التي غذّت توغلات الإخوان في العراق لا سيما وأن الإجراءات المتخذة لمنع اللاجئين من مهاجمة نجد لم تكن حازمة ولا فعّالة. لذلك، اقترح كورنواليس نقل هؤلاء اللاجئين إلى مناطق أبعد عن الحدود لتقليل الاحتكاك. كما قررت اللجنة بعد أن ثبت عجز فيلق الهجانة العراقي عن الحفاظ على الأمن في الصحراء، إنشاء حصن منيع في أبو غار وتجهيزه بقوة عسكرية وتزويده بأجهزة لاسلكية ومدافع رشاشة لحماية القبائل (د. ك. و، ملف رقم (٤٠)، ١٩٢٥، ص ٨-١٢).

في عام ١٩٢٥ ومع توسع نفوذ ابن سعود بعد سيطرته على معظم مدن الحجاز، اضطرت الحكومة العراقية إلى الموافقة على المشاركة في مؤتمر عُقد في الحجاز بينها وبين حكومة نجد برعاية بريطانية. وفي ٢٠ تشرين الاول، التقى توفيق السويد ممثل العراق بابن سعود، وشرح له موقف العراق من المشاكل التي تهدد أمن البلدين وقبائلهما. وأكد رغبة بغداد في التوصل إلى اتفاق يحل الخلافات نافياً أي عداة تجاه ابن سعود أو دولته ومن جانبه أعرب ابن سعود عن تقديره للعراق ورغبته في التوصل إلى تفاهم معه (السويدي، ١٩٦٩، ص ١٢١-١٢٣؛ السوداني، ١٩٧٤، ص ٢٠٢).

### مجلة العلوم الأساسية

إلا أن المفاوضات تعثرت بسبب إصرار ابن سعود على تسليم لاجئي شمر وجميع أفراد القبائل الأخرى المعارضة له التي لجأت إلى العراق. كما ربط حل النزاعات بتوقيع اتفاقيات خاصة تمنع الغارات وتنص على تسليم المعتدين. في المقابل، أكدت الحكومة العراقية أن الغارات لا تبرر تسليم اللاجئين السياسيين، وهو موقف أيدته بريطانيا. دفع هذا الممثل السياسي البريطاني جلبرت كلايتون (١٨٧٥-١٩٢٩م) (١) إلى تحذير ابن سعود من أن الإصرار على هذا الشرط سيؤدي إلى طريق مسدود في المفاوضات وفي الوقت نفسه أبلغ ابن سعود بأن العراق قد اتخذ إجراءات جادة لإبعاد قبيلة شمر عن الحدود بنقلهم إلى شمال العراق (Almutairi, 2019, p. 201). وفي الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٥، أبرم اتفاق بين العراق ونجد، عُرف باتفاق بحرة، والذي عالج بعض



المشاكل القائمة بين البلدين. نصت محاضر المؤتمر على التزام ابن سعود بمنع عناصر الإخوان من عبور الحدود إلى العراق مقابل امتناع بغداد عن إيواء القبائل المعادية لنجد قرب الحدود (FO 3-4, pp. 371/11240, 1925). وقد لعب هذا الاتفاق دورًا حاسمًا في تهدئة التوترات بين البلدين، حتى وصف عام ١٩٢٦ أي العام الذي تلى توقيعه بأنه عام تعاون بين العراق ونجد بسبب استتباب الأمن والاستقرار على جانبي الحدود. لم يشهد ذلك العام أي حوادث تُذكر بل على العكس أظهر حاكم نجد التزامه بتنفيذ اتفاقية بحرة بدقة متناهية (السوداني، ١٩٧٤، ص ٢٣٠).

غير أن استمرار تعنت الإخوان وعدائهم للعراق أدى إلى توترات داخلية في نجد، مما أثار بدوره على القبائل العراقية التي بدأت تتوجس من تحركاتهم. حاول ابن سعود احتواء الإخوان فاعتقل أحد قادتهم المتطرفين ومن خلال مزيج من الإقناع والتهديد تمكن من تهدئة حماسهم وتأثيرهم ورغم استمرار معارضتهم لفكرة الحظر الدائم على غزو قبائل العراق. كان لجهود ابن سعود في كبح الغزوات أثر إيجابي على الحكومة العراقية والملك فيصل اللذين أعربا عن تقديرهما ودعوا إلى تحسين العلاقات بين العراق ونجد. إلا أن هذا المسار لم يدم طويلاً. فقد أدى إنشاء مركز شرطة البصية من قبل الحكومة العراقية في أواخر عام ١٩٢٧ إلى تجدد التوترات، وبلغت ذروتها بهجوم شنه الإخوان على المركز في ٥ تشرين الثاني ١٩٢٧. ورداً على ذلك، قدمت دار الاعتماد البريطانية في بغداد احتجاجاً إلى ابن سعود، مطالبةً باعتذار رسمي وسريع ومعاقبة المهاجمين وتعويض أسر الضحايا. إلا أن ابن سعود لم يتطرق إلى جوهر الاحتجاج واكتفى بالتعبير عن استيائه من الهجوم مبرراً ذلك بصعوبة السيطرة على القبائل وثوراتها، متجنباً في الوقت نفسه أي اعتراف صريح بتمرد الإخوان ضده. وبذلك سعى إلى تحقيق التوازن بين استرضاء بريطانيا من جهة، وتهدئة قبائله الساخطة على العراق من جهة أخرى، مع وعده بتكثيف الجهود لمنع غزو العراق (السوداني، ١٩٧٤، ص ٢٥٣-٢٧١؛ Toth, 2002, p. 212).

في غضون ذلك، كان المندوب السامي نفسه قد رفع تقريراً إلى وزارة المستعمرات يُقر فيه بأن ابن سعود لم يكن يسيطر سيطرة كاملة على الإخوان وأن غاراتهم المستمرة قد تُهدد استقرار الحدود (British Colonial Office, CO 730/8, 1927, p. 4). وقد أيد هذا التقييم لاحقاً ما ذكره جون س. حبيب في دراسته عن حركة الإخوان حيث أكد أن فصائلهم "غالبًا ما كانت تتصرف



خارج سلطة ابن سعود، مدفوعةً بالحماس الديني والرغبة في فرض أسلوب جديد من الدعوة على القبائل" (Habib, 1978, pp. 91-93).

دفعت الغارات النجدية المتواصلة على الأراضي والقبائل العراقية وما رافقها من تصعيد للتوترات بين العراق ونجد الحكومة البريطانية إلى التحرك سريعاً بعقد مؤتمر لمناقشة مستقبل العلاقات بين الطرفين على أمل كبح العنف والتوصل لتسوية النزاعات والعمل على حلها أو تخفيف حدتها. ورغم شدة هذه الغارات واستمرارها، سعى ابن سعود إلى التقليل من خطورتها وتأثيرها على تدهور العلاقات محاولاً إلقاء جزء كبير من اللوم على العراق واستند في ذلك إلى اتهامات بأن بغداد انتهكت الاتفاقيات مع نجد بينما احتج في الوقت نفسه على ما اعتبره انتهاكات للمجال الجوي النجدي من قبل الطائرات البريطانية وهي تطارد فلول الاخوان في بعض الاحيان (الحسني، ١٩٦٥، ص ١٥٨-١٦٠).

في المقابل، أكدت الحكومة العراقية التزامها ببند المعاهدات مع نجد ورغبتها في تحسين العلاقات وأكدت أن إنشاء مركز البصية الحدودي كان يهدف إلى ضبط الحدود ومنع الغارات المتبادلة. لتحقيق ذلك، اقترحت بغداد إنشاء مركز مشترك ضمن المنطقة المحايدة، لمراقبة تحركات القبائل على جانبي الحدود والتعاون في الحفاظ على الأمن في البادية. بل وشجعت نجد على إنشاء مراكز مماثلة شريطة أن تكون على مسافات متساوية من الحدود. إلا أن حكومة نجد رفضت هذا المقترح بحجة أن وجود عدد كبير من الافراد العراقيين على الحدود سيزيد من حدة التوتر ويفاقم سوء الفهم. كما رُفضت إنشاء مراكز شرطة من جانبها إذ اعتبرته غير ضروري ويشجع العراق على زيادة مراكزة الحدودية بالمقابل وهو أمر كانت نجد حريصة على تجنبه وهكذا لم تقبل نجد العروض العراقية (السوداني، ١٩٧٤، ص ٢٨٥).

استمرت التوترات الحدودية بين العراق ونجد وخفت قضية قبائل شمر خصوصاً بعد ان نُفذت الحكومة العراقية سلسلة من الإجراءات، تهدف إلى نقل بعض جماعات شمر من الحدود باتجاه الموصل وشمال العراق والفرات الاوسط واسكنتهم هناك وشدت المراقبة على عودتهم ومراقبه كل تحركاتهم، وكان العامل الأهم في تغيير مسار الصراع وتراجع حدته هو الصراع الداخلي الذي شهدته نجد والذي كان بين الاخوان بقيادة فيصل الدويش وابن سعود الذي تمكن بمعركة السبلة في ٣٠ اذار ١٩٢٩ من هزيمة الاخوان وإن لم تحسم المعركة الأمر فوراً الا انها مثلت نقطة تحول



واضعفتهم بشكل كبير على الرغم من ان الدويش عاد بعدها بعد تعافيه واستأنف غاراته على الأراضي العراقية وازداد الوضع تعقيداً عندما شنّ الاخوان غارات على قبائل مثل شمر وعنزة في اب ١٩٢٩، إلا أن اشتداد الضغط من العراق وبريطانيا وابن سعود عليهم في أواخر عام ١٩٢٩، مما أجبرهم على التراجع نحو الحدود الكويتية ثم استسلموا للقوات البريطانية في ١٠ كانون الثاني عام ١٩٣٠، وبذلك قضى على أخطر قوة حوّلت الحدود العراقية النجدية إلى ساحة معركة شبه دائمة ( )

Almutairi, 2019, pp. 231-235

كان لهذا التحول أثر مباشر على قضية شمر فقد تراجع ضغط الإخوان وتمكن ابن سعود من الخروج من مأزق كان يهدد علاقاته مع العراق وبريطانيا ومحيطة الإقليمي والدولي. مما مهّد هذا له طريق للانتقال من سياسة التدخل ردود الأفعال إلى تفاهات أمنية ثنائية تشمل قضايا الحدود والترتيبات الأمنية وتبادل التمثيل الدبلوماسي والإفراج عن السجناء. وفي هذا السياق، ونتيجة للتفاهات التي جرت بين العراق والسعودية تمّ تحديد وضع لاجئي الشمر في العراق كمواطنين عراقيين مع إبقاء خيار العودة إلى نجد متاحاً لمن يرغب في ذلك طواعيةً. فأختار غالبية افراد شمر النازحين البقاء في العراق ومنحوا الجنسية العراقية بموجب قانون الجنسية لعام ١٩٢٤ وهكذا، أصبح وجود الشمر في العراق واقعاً دائماً تعزّز لاحقاً بتوقيع معاهدة حسن الجوار بين البلدين في ٩ مارس ١٩٣٠ (السوداني، ١٩٧٤، ص ٣٢٥-٣٤٤).

الخاتمة

أفضى البحث إلى تكوين رؤية شاملة إلى حدا ما حول هجرة قبائل شمر من نجد إلى العراق للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية في أعقاب سقوط حائل عام ١٩٢١م. أن هذا الحدث لم يكن مجرد انتقال جغرافي لجماعات بدوية بحثاً عن الكأ والماء، بل كان حركة نزوح سياسية أعاد تشكيل الخارطة الديموغرافية والأمنية للعلاقات بين العراق والسعودية في مرحلة ما بين الحربين.

شكّل سقوط حائل في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٢١ حدثاً مهماً في التاريخ الحديث لشبه الجزيرة العربية. فقد أنهى وجود إمارة آل رشيد التي كانت منذ منتصف القرن التاسع عشر إحدى الكيانات السياسية القبلية الأبرز في نجد، وفتح الباب أمام تحولات عميقة أثرت على التركيبة السياسية والاجتماعية والقبلية للمنطقة بأسرها. لم يكن هذا السقوط مجرد هزيمة عسكرية في سياق



صراعات البادية المألوفة بل كان تتويجاً لعملية طويلة من التآكل الداخلي تزامنت مع صعود مشروع سياسي وعسكري منظم بقيادة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، قائم على قوة دينية وعسكرية جديدة تمثلها بحركة الإخوان.

توصل البحث إلى نتيجة جوهرية مفادها أن هجرة شمر لم تكن خياراً طوعياً، بل نزوحاً قسرياً فرضته ظروف معقدة. مثل سقوط إمارة آل رشيد انهيار للنظام والكيان التقليدي الحامي للقبيلة. لكن العامل الحاسم الذي دفعها للهجرة لم يكن سياسياً فحسب بل كان ذا طابع عقائدي. فقد أثبتت الوقائع أن "الإخوان" بمشروعهم الديني المتشدد الذي هدد النسيج الاجتماعي للقبيلة كانوا المحرك الرئيسي للنزوح. فضلت قبيلة شمر مشقة المنفى وفقدان الممتلكات على الاندماج القسري في مشروع "الهجر"، الذي كان سيؤدي إلى طمس هويتهم التاريخية المستقلة.

كشفت الدراسة عن تحول في دور القبيلة فبعد أن كانت تُعتبر صانعة الملوك في حائل، تحولت قبيلة شمر إلى ورقة مساومة وضغط في العراق بين الاطراف. وعلى أي حال نجحت الحكومة العراقية في عهد الملك فيصل الأول بالتنسيق مع سلطات الانتداب البريطاني في احتواء هذه الكتلة البشرية المقاتلة وإعادة توظيفها. لم يُعاملوا كلاجئين إنسانيين فحسب، بل استُخدموا بذكاء كـ"منطقة عازلة" أحياناً لحماية حدود العراق الرخوة من التمدد الوهابي. حوّلت هذه السياسة البراغماتية القبيلة من عبء أمني إلى ركيزة أساسية للأمن القومي العراقي خلال تلك الحقبة.

ويستنتج البحث إلى أن أزمة قبيلة شمر كانت المحفز الحقيقي الذي عجل بتحويل الحدود الصحراوية الرخوة إلى حدود دولية راسخة محمية بقوة بالأسلحة والقوة الجوية. أجبرت غارات الإخوان وملاحقتهم للنازحين في عمق الأراضي العراقية كلاً من بريطانيا والعراق على التحول فكر القبائل من مفهوم "الديرة" القبلية المفتوحة إلى مفهوم "الدولة" ذات السيادة، مُدخلين تقنيات عسكرية حديثة (القوة الجوية) لفرض هذا الواقع الجديد، منهين بذلك فعلياً حقبة غارات البدو التقليدية.

يمكننا القول إن هجرة قبائل شمر الى العراق تُمثل نموذجاً تاريخياً فريداً لتداخل القبيلة والدولة. إنها قصة صراع بين "إرث الإمارة" و"منطق الدولة الحديثة". على الرغم من المآسي الإنسانية التي رافقت "سنوات الهجيج"، إلا أن هذه الهجرة ساهمت في نهاية المطاف في استقرار الحدود الجنوبية الغربية للعراق وتزويد المجتمع العراقي بمكون اجتماعي حيوي، في حين أن رحيلهم



من نجد ساهم في استتباب الامر للدولة السعودية الناشئة، مما جعل هذا الحدث نقطة توازن ساهمت في استقرار الدولتين الحديثتين.

(١) 'ساعد آل سعود في تأسيس إمارة آل رشيد، فبعد مقتل تركي آل سعود عام ١٨٣٢ تمكن ابنه فيصل بمساعدة عبد الله بن رشيد من تولي الزعامة السعودية، فكافئ عبد الله الرشيد بمنحه حكماً وراثياً على جبل شمر عام ١٨٣٥. استطاعت عائلة آل رشيد التوسع على حساب آل سعود، مستغلة الوجود المصري في الجزيرة العربية من جهة والصراع الذي ساد بين افراد الأسرة السعودية من جهة أخرى. اتخذ توسع آل رشيد أحياناً شكل التدخل في الصراع بين أفراد آل سعود إما بدعم فريق ضد الآخر أو تحريضهم على بعضهم ضد البعض. وفي النهاية أستطاع محمد بن رشيد السيطرة على الرياض عاصمة آل سعود عام ١٨٨٤، وطردهم منها. تنقلت الأسرة مع زعيمها عبد الرحمن بن فيصل بين البادية في قلب الجزيرة وبين قطر والبحرين حتى استقروا أخيراً في الكويت ومكثوا قرابة عشر سنوات حتى نجح عبد العزيز من أستعاده الرياض من آل رشيد من جديد: صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية، ط١، دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٤، ص ٤٤؛

John Bagot Glubb, War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign, (London: Hodder and Stoughton, 1960), p. 52.

(٢) الدولة السعودية الثانية (١٢٤٠-١٣٠٩هـ / ١٨٢٤-١٨٩١م) هي كيان سياسي أسسه الإمام تركي بن عبد الله آل سعود بعد سقوط الدولة الأولى، متخذاً من الرياض عاصمة لها. استمرت قرابة ٦٩ عاماً كإمتداد تاريخي للدولة السعودية الأولى، وشهدت فترة استقرار نسبي وتوسع في نجد وشرق الجزيرة العربية قبل أن تنتهي نتيجة صراعات داخلية على الحكم. يراجع: وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، على الرابط:

<https://www.mofa.gov.sa/ar/ksa/Pages/history.aspx?csrt=10392420337576093670>

(٣) فيصل الدويش (١٨٨٢-١٩٣٠): شيخ قبيلة المطير، وأحد أبرز قادة الإخوان المسلمين في نجد. اتسمت علاقته بالملك عبد العزيز بالتعقيد، إذ تذبذبت بين الولاء والخلاف. استقر في أرطابية، التي اتخذتها قاعدة لقواته العسكرية التي حسمت معارك حاسمة في توحيد المملكة العربية السعودية، لا سيما ضد شريف مكة في الحجاز. إلا أن طموحه السياسي وتشدده دفعاه إلى التمرد العلني عام ١٩٢٩، ما أسفر عن هزيمته العسكرية وأسره بعد محاصرته. توفي في سجن الرياض: الموسوعة العربية الميسرة، ج ٢ (القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٧م)، ص ١٣٤٩.

(٤) لم تكن هذه الهجرة الأولى لقبائل شمر الى العراق، بل سبقتها قبل ذلك بفترة طويلة هجرات من شمر قبل نحو خمسة قرون إلا أن معظمهم سرعان ما عادوا إلى نجد، وبقيهم اليوم هي قبائل شمر على الفرات، وزوبع في الفلوجة، وشمر طوكه في الصويرة، والأقرع في الديوانية، بعدها هاجر العديد من شمر قبل نحو ثلاثة قرون إلى الجزيرة الواقعة بين دجلة والفرات غرب الموصل بقيادة فارس الجربا ولأسباب اقتصادية. وكانت هذه الموجة التي نحن بصددتها هي الثالثة: مكي الجميل، البدو والقبائل البدوية في العراق، بغداد، ١٩٥٦، ص ٢٧٩.



(<sup>٥</sup>) هنري دويس (١٨٧١-١٩٣٤): دبلوماسي وإداري بريطاني مخضرم، تدرج في المناصب داخل الخدمة المدنية قبل أن يلعب دوراً محورياً في السياسة العراقية عندما عُيّن مفوضاً سامياً (١٩٢٣) خلفاً لبيرسي كوكس. أدار الشؤون العراقية لمدة ست سنوات حاسمة، متجاوزاً عواصف سياسية شملت التصديق على المعاهدة البريطانية، وتشكيل الجمعية التأسيسية، وحل قضية الموصل، واختتم مهامه بتفاعده عام ١٩٢٩: نجدة فتحي صفوت، شبه الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجد والحجاز، المجلد ٧، الطبعة الأولى (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٧)، ص ١٠٤.

(<sup>٦</sup>) جيلبرت كلايتون (١٨٧٥-١٩٢٩): كان أحد أبرز السياسيين البريطانيين في بلاد الشام، والعقل المدبر للاستخبارات خلال الحرب العالمية الأولى. ترأس "المكتب العربي" في القاهرة، موجهاً مسار الأحداث السياسية في المنطقة. لعب دوراً محورياً كوسيط في ترسيم الحدود المتنازع عليها بين سلطنة نجد وجيرانها (العراق والأردن) من خلال معاهدتي جدة وبحرة. اختتم مسيرته المهنية كمفوض سام للعراق، توفي بعد أشهر قليلة من توليه المنصب:

The Dictionary of National Biography: 1922-1930 (London: Oxford University Press, 1967), p. 187.

### قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق العراقية (غير المنشورة)

١. د.ك.و.، ملف رقم (٩٧٥٣)، كتاب من وزارة الداخلية إلى وزارة المالية، ١٧ تشرين الأول ١٩٢٢.
٢. د.ك.و.، ملف رقم (١١٦٨)، رسالة من عجيل الياور إلى رستم حيدر (رئيس الديوان الملكي)، ٩ شباط ١٩٢٤.
٣. د.ك.و.، ملف رقم (٨٦٤)، رسالة من الملك فيصل إلى هنري دويس، ١٥ آذار ١٩٢٤.
٤. د.ك.و.، ملف رقم (٨٦٤)، رسالة من الملك فيصل إلى هنري دويس، ١١ تشرين الثاني ١٩٢٤.
٥. د.ك.و.، ملف رقم (٤٠١)، كتاب سكرتير مجلس الوزراء، العدد ٢٠٥، ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٥.

ثانياً: الوثائق البريطانية المنشورة

1. The National Archives (TNA), London, Foreign Office (FO) 371/10414, Reports on Nejd and Hail, 1918.
2. The National Archives (TNA), London, Foreign Office (FO) 371/6354, Reports on Central Arabia, 1921.
3. The National Archives (TNA), London, Foreign Office (FO) 371/11240, Minutes of the Bahra Conference, 1925.
4. The National Archives (TNA), London, Colonial Office (CO) 730/2, Reports on Tribal Movements from Najd into Iraq, 1922.
5. The National Archives (TNA), London, Air Ministry, AIR 23/45, Report on RAF Operations in Iraq, 1923.
6. The National Archives (TNA), London, Colonial Office (CO) 730/8, Notes on the Iraq-Nejd Situation, 1927.



7. Britain, Colonial Office. Report by His Britannic Majesty's Government to the Council of the League of Nations on the Administration of 'Iraq for the Year 1926', No. 29.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية

١- الرسائل والأطاريح العربية

١. محمد، منسي شرموط. موقف العراق من الصراع النجدي-الحجازي، ١٩٢٠-١٩٢٦. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢- الرسائل والأطاريح الأجنبية

1. Almutairi, Mohammed M. British-Saudi Relations, 1902-1932. PhD diss., University of East Anglia, 2019.
2. Williamson, John Frederick. A Political History of the Shammar Jarba Tribe of al-Jazirah, 1800-1958. PhD diss., Indiana University, 1975.

رابعاً: المؤلفات والكتب

١- العربية

١. العزاوي، عباس، عشائر العراق، ج ١، بغداد ١٩٣٧.
٢. أوينهايم، ماكس فون. البدو، ترجمة محمود كبيبو، ج ١. بيروت: دار الوراق للنشر، ٢٠٠٤.
٣. السوداني، صادق حسن. العلاقات العراقية السعودية. ط١. بغداد: دار الجاحظ، ١٩٧٤.
٤. الريحاني، أمين. ملوك العرب: رحلة في البلاد العربية. بيروت: المطبعة العصرية، ١٩٢٦.
٥. وهبة، حافظ. جزيرة العرب في العصر الحديث. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٥.
٦. الزعاري، محمد عبد الله. إمارة آل رشيد في حائل. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
٧. بيل، جروتروود. فصول من تاريخ العراق القريب. ترجمة جعفر خياط. بيروت، ١٩٤٩.
٨. فيليبي، سنت جون. أيام فيليبي في العراق. ترجمة جعفر خياط. بيروت، ١٩٥٠.
٩. الرشيد، مضايي. سياسة في واحة عربية: إمارة آل رشيد. ترجمة إبراهيم وفهد وعبد الكريم آل رشيد. بيروت: دار الساقى، ١٩٩٩.
١٠. الرشيد، مضايي. تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث. بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٥.
١١. الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ط٧. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.
١٢. \_\_\_\_\_ تاريخ الوزارات العراقية، ج ٢، صيدا، ١٩٦٥.
١٣. \_\_\_\_\_ تاريخ العراق السياسي الحديث، ج ٢. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٢.



١٤. \_\_\_\_\_ .العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج١، صيدا، لبنان، ١٩٣٥.
١٥. السويدي، توفيق. مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت ١٩٦٩.
١٦. الموسوعة العربية الميسرة، ج٢. القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٧.
١٧. صفوت، نجدة فتحي. شبه الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية: نجد والحجاز، المجلد ٧، ط١. بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٧.
١٨. الجميل، مكي. البدو والقبائل البدوية في العراق. بغداد، ١٩٥٦.
- ٢- الكتب الأجنبية

1. Anscombe, Frederick F. The Ottoman Gulf: The Creation of Kuwait, Saudi Arabia, and Qatar. New York: Columbia University Press, 1997.
2. Commins, David. The Wahhabi Mission and Saudi Arabia. London: I.B. Tauris, 2006.
3. Dickson, Harold R. P. Kuwait and Her Neighbours. London: Allen & Unwin, 1956.
4. Facey, William. Back to Earth: The Hail Region of Northern Arabia and the Rashid Dynasty. London: Stacey International, 1997.
5. Glubb, John Bagot. War in the Desert: An R.A.F. Frontier Campaign. London: Hodder and Stoughton, 1960.
6. Habib, John S. Ibn Saud's Warriors of Islam: The Ikhwan of Najd and Their Role in the Creation of the Saudi Kingdom, 1910-1930. Leiden: E. J. Brill, 1978.
7. Musil, Alois. Northern Negd: A Topographical Itinerary. New York: American Geographical Society, 1928.
8. Philby, H. St. J. B. Arabia of the Wahhabis. London: Constable & Co. Ltd, 1928.
9. Sluglett, Peter. Britain in Iraq: Contriving King and Country. New York: Columbia University Press, 2007.
10. Tripp, Charles. A History of Iraq. Cambridge University Press, 2000.
11. The Dictionary of National Biography: 1922-1930. London: Oxford University Press, 1967.

خامسا: الدراسات الأكاديمية المنشورة

١- العربية

١. السوداني، صادق حسن. "مؤتمر كربلاء". مجلة المثقف العربي، المجلد ٢ (١٩٧٣).



1. Anthony B. Toth, Conflict and a Pastoral Economy: The Costs of Akhwan Attacks on Tribes in Iraq, 1922-29, London, 2002.

2. Çiçek, M. Talha. "The Tribal Partners of Empire in Arabia: The Ottomans and the Rashidis of Najd, 1880–1918." *New Perspectives on Turkey* 56 (2017).

### List of Sources and References

#### First: Iraqi Documents (Unpublished)

1. D.K.W., File No. (9753), Letter from the Ministry of Interior to the Ministry of Finance, October 17, 1922.
2. D.K.W., File No. (1168), Letter from Ajil al-Yawar to Rustam Haidar (Head of the Royal Court), February 9, 1924.
3. D.K.W., File No. (864), Letter from King Faisal to Henry Dobbs, March 15, 1924.
4. D.K.W., File No. (864), Letter from King Faisal to Henry Dobbs, November 11, 1924.
5. D.K.W., File No. (401), Letter from the Secretary of the Council of Ministers, No. 205, January 20, 1925.

#### Third: University Theses and Dissertations

##### Arabic Theses and Dissertations

1. Muhammad, Mansi Sharmout. Iraq's Position on the Najdi-Hijazi Conflict, 1920–1926. Unpublished Master's Thesis, College of Arts, University of Baghdad, 1997
2. Fourth: Works and Books
  - 1- Arabic
  3. Al-Azzawi, Abbas, The Tribes of Iraq, Vol. 1, Baghdad, 1937.
  4. Oppenheim, Max von. The Bedouin, translated by Mahmoud Kabibo, Vol. 1. Beirut: Dar Al-Waraq Publishing, 2004.
  5. Al-Sudani, Sadiq Hassan. Iraqi-Saudi Relations. 1st ed. Baghdad: Dar Al-Jahiz, 1974.
  6. Al-Rihani, Amin. Kings of the Arabs: A Journey Through the Arab Countries. Beirut: Al-Asriya Press, 1926.



7. Wahba, Hafez. The Arabian Peninsula in the Modern Era. Cairo: Press of the Committee for Authorship, Translation, and Publication, 1935.
8. Al-Zaarir, Muhammad Abdullah. The Emirate of Al Rashid in Hail. Beirut: Bissan Publishing and Distribution, 1997.
9. Bell, Gertrude. Chapters from the Recent History of Iraq. Translated by Jaafar Khayyat. Beirut, 1949.
10. Philby, St. John. Philby's Days in Iraq. Translated by Jaafar Khayyat. Beirut, 1950.
11. Al-Rashid, Madawi. Politics in an Arab Oasis: The Emirate of Al Rashid. Translated by Ibrahim, Fahd, and Abdul Karim Al Rashid. Beirut: Dar Al-Saqi, 1999.
12. Al-Rashid, Madawi. A History of Saudi Arabia: Ancient and Modern. Beirut: Dar Al-Saqi, 2005.
13. Al-Hassani, Abdul Razzaq. A History of Iraqi Ministries, Vol. 1, 7th ed. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-'Ammah, 1988.
14. \_\_\_\_\_ A History of Iraqi Ministries, Vol. 2, Sidon, 1965.
15. \_\_\_\_\_ A Modern Political History of Iraq, Vol. 2. Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyya Al-'Ammah, 1982.
16. \_\_\_\_\_ Iraq During the Periods of Occupation and Mandate, Vol. 1, Sidon, Lebanon, 1935.
17. Al-Suwaidi, Tawfiq. My Memoirs: Half a Century of the History of Iraq and the Arab Cause, Beirut, 1969.
18. The Concise Arab Encyclopedia, Vol. 2. Cairo: Dar Al-Sha'b, 1987.
19. Safwat, Najdat Fathi. The Arabian Peninsula in British Documents: Najd and Hejaz, Volume 7, 1st ed. Beirut: Dar al-Saqi, 2007.
20. Al-Jamil, Makki. The Bedouin and Bedouin Tribes in Iraq. Baghdad, 1956.

سادساً: مواقع شبكة الإنترنت  
العلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية

○ وزارة خارجية المملكة العربية السعودية، على الرابط:

<https://www.mofa.gov.sa/ar/ksa/Pages/history.aspx?csrt=10392420337576093670>

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



Print -ISSN 2306-5249

Online-ISSN 2791-3279

العدد الثاني والأربعون

٢٠٢٦ م / ١٤٤٧ هـ



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية